للجهات المعنية ، كانت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين ، « تنصح اولي الامر بعدم الاقبال على هذه الخطوة التي سوف يكون من نتائجها ما لا ترضى عنه الحكومة ولا اللجنة ولا وكالة هيئة الامم » (٣٤) .

كانت اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين ، وهي تحذر وتهدد ، وتلـوح للمعنيين باحتمال تفجر الوضع ، تعرف ان الوكالة والحكومة المصرية ملمتان بحالة الغليان في المخيمات . فقد سبق لها ان تلقت من مدير عام سلاح الحدود تقريرا خطيرا ، حسب تعبير جريدة « المصري » القاهرية ، يصف « الشعور العام بالتذمر والاستياء عند اللاجئين ، خاصـة الموجودين منهم بالقرب من غزة ، مما ادى الى نشوب ثورات متكررة على الادارة المصرية اضطر معها رجال الحدود الى التدخل لقمع هذه الثورات ... [وان] اللاجئين قد اعتلوا منابر المساجد وراحوا ينددون بالادارة المصرية وينسبون اليها الفساد والظلم ويؤلبون عليها جموع اللاجئين ويحضونهـم على الثورة . وقـد بذل رجال الحدود جهودا فائقة لقمع هذه الثورة وكبت شعور التذمر والاستياء والقوا القبض على الخطباء والمحرضين . ويقول المدير العام في تقريره ان الالتجاء الى القوة لقمع هذه الثورات هو تدبير مؤقت لا يمكن ان يكون علاجا شافيا لحالة التذمر » (٣٥) . وقد شرح احمد حلمى عبد الباقي ، رئيس حكومة عموم فلسطين ، في رسـالة وجهها الى وزارة الخارجيـة المصرية ، ظروف كتابة التقرير المذكور ، وعدد المشاكل التي يعاني منها القطاع ، قائلا : « بعد ان تحدثت عن ازدياد الاوضاع في قطاع غزة سوءا حتى بعثت روح الاستياء والتذمر في نفوس الاهلين الاصليين واللاجئين معا وجرأتهم على ان يتظاهروا ودفعتهم الى اعلان الاحتجاج بعد ان باع الناس كل ما يملكون وقتلت الحركة التجارية في المنطقة قتلا تاما .. واصبحت مشكلة العملة الفلسطينية المتداولة بين اللاجئين مشكلة عسيرة بعد اصدار عملة جديدة في الاردن وعدم الاعتراف بعملة حكومة فلسطين ، وكذلك الحواجز الجمركية القائمة بين القطر المصري ، وهذه الامور هي التي سببت وتسبب دائما ارتفاعا في الاسعار ووقفا لدولاب العمـل » (٣٦) .

كان من المستحيل على الامكانات الاقتصادية المحدودة لقطاع غزة ، ان تؤمن فرص عمل لاعداد اللاجئين الكبيرة ، التي كانت تتراكم في معسكرات التجميع ، او اولئك الذين اطلق عليهم اسم اللاجئين اقتصاديا . وتكاتفت العوامل الداخلية مع عوامل خارجية زادت المشكلـة سوءا ، فتوفير فرصة عمل في الخارج كانت لا تقل صعوبة عن توفيرها في الداخل ، وكانت تقف في طريق السفر الى الخارج مشكلات عدة ، منها قيود السفر التي كانت تضعها الحكومة المصرية على سفر اللاجئين اليها ، اضافة الى مشكلة جواز السفر .